

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/EM.1/2
21 March 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا

المالية المتصلة بذلك

اجتماع الخبراء المعني باتفاقات الاستثمار القائمة

وأبعادها الانمائية

جنيف، ٢٨-٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

دراسة واستعراض اتفاقات الاستثمار القائمة وأبعادها الانمائية
عملا بالولاية الواردة في الفقرة ٨٩(ب) من وثيقة "شراكة من
أجل تحقيق النمو والتنمية"

معاهدات الاستثمار الثنائية ومدى اتصالها بإمكانية وضع إطار متعدد
الأطراف بشأن الاستثمار: القضايا والمسائل

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد

المحتويات

<u>الفقرات</u>		
٧ - ١		مقدمة
٩ - ٨		أولا - دلالة معاهدات الاستثمار الثنائية
٢٤ - ١٠		ثانيا - القضايا والمسائل

مقدمة

١ - قررت لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، في دورتها الأولى (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ - كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، عقد "اجتماع لدراسة واستعراض اتفاقات الاستثمار القائمة، مع مراعاة مصالح البلدان النامية، والاتفاقات إلى الأعمال التي اضطلعت بها منظمات أخرى، عملاً بالولاية الواردة في الفقرة ٨٩(ب) من وثيقة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"، لتحديد وتحليل آثار القضايا المتصلة بإمكانية وضع إطار متعدد الأطراف بشأن الاستثمار على التنمية"^(١).

٢ - وهناك اتفاقات قائمة بشأن الاستثمار على الأصعدة الثنائية والاقليمية والمتعددة الأطراف. وقد ظل عدد هذه الاتفاقات يتزايد باستمرار على مدى نصف القرن الأخير (الشكل ١ والجدول ١ المرفق). وهي تغطي، في مجموعها، صنفية واسعة من القضايا وتعبّر عن تغير المدارك والاتجاهات في هذا المجال.

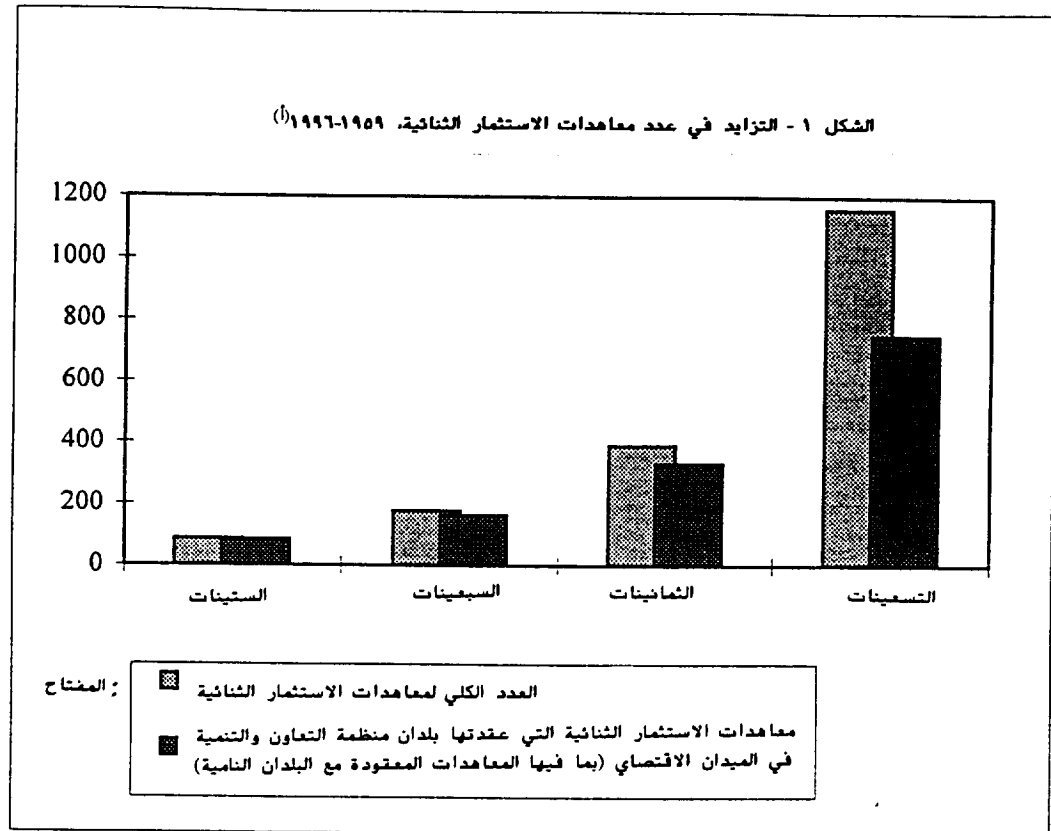
٣ - وينبغي ملاحظة ثلاثة اتجاهات حديثة، هي: حماية الاستثمار، وتحرير أطر الاستثمار وتعزيز الاستثمار. ففي مجال حماية الاستثمار، تُبذل الجهود لتقديم تأكيدات وضمانات للمستثمرين بشأن جوانب معينة من معاملة استثماراتهم تتسم بأهمية خاصة لهم، بما في ذلك تقديم تعهدات في مجال تسوية النزاعات. وفيما يتعلق بالتحرير، تتضمن هذه العملية^(٢): (أ) تخفيف أو إزالة القيود والشروط الموضوعية لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر ولعملياته: (ب) وضع معايير معينة لمعاملة المستثمرين الأجانب: و(ج) تدعيم التدابير الرامية إلى تأمين عمل الأسواق بشكل سليم، ولا سيما من خلال سياسات المنافسة. ويتم جزء هام من عملية التحرير من خلال إجراء تغييرات في النظم الوطنية للاستثمار الأجنبي المباشر: فخلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥، كان ٤٧٤ تغييراً من ٤٨٥ أُجريت في القواعد التنظيمية لـ ١١٠ بلدان تتجه إلى زيادة التحرير (الجدول ١). غير أن الصكوك الثنائية والاقليمية والمتعددة الأطراف تلعب أيضاً دوراً في التحرير. وأخيراً، ففيما يتعلق بالتعزيز، يتمثل جانب هام للكثير من الاتفاقات في وضع إطار يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن كانت معظم الجهود العملية تُبذل على الصعيد الوطني.

الجدول ١ - التغييرات التنظيمية، ١٩٩٥-١٩٩١
(العدد)

بيان	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
عدد البلدان التي أدخلت تغييرات على نظم الاستثمار لديها	٣٥	٤٣	٥٧	٤٩	٦٤
عدد التغييرات منها:	٨٢	٧٩	١٠٢	١١٠	١١٢
في اتجاه التحرير أو التعزيز ^(أ)	٨٠	٧٩	١٠١	١٠٨	١٠٦
في اتجاه الرقابة	٢	-	١	٢	٦

المصدر: UNCTAD, World Investment Report, 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements (Geneva: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.96.II.A.14, chapter V.

(أ) بما في ذلك التدابير الرامية إلى دعم الاشراف على الأسواق وكذلك الحوافز.



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية.

(أ) حتى حزيران/يونيه ١٩٩٦ فقط.

٤ - ويعطي عدد من المبادرات التي شُرع فيها مؤخرا القضايا المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر مكانا بارزا في جدول أعمال السياسة الاقتصادية الدولية، مما يعزز إمكانية زيادة التعاون الدولي في هذا المجال. فهناك أولا عدد متزايد من البلدان التي تعقد معاهدات استثمار ثنائية. وهناك ثانيا، على المستوى الإقليمي، عدد من البلدان في إفريقيا وآسيا ونصف الكرة الغربي تتجه نحو نهج مشترك للاستثمار الأجنبي المباشر في مناطقها، وذلك أساسا في سياق جهود تعاونية اقتصادية أوسع نطاقا. وفي إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بدأت مفاوضات في ١٩٩٥ بشأن اتفاق متعدد الأطراف للاستثمار، بهدف الوصول إلى الاتفاق في أيار/مايو ١٩٩٧. وأخيرا فإنه بعد أن تناولت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لأول مرة وبشكل مباشر قضايا تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في سياق الغات، وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية، في مؤتمرها الوزاري الأول (سنغافورة، ٩-١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، على إنشاء فريق عامل لبحث العلاقة بين التجارة والاستثمار.

٥ - وكخطوة في اتجاه توسيع النقاش حول القضايا المتصلة بإمكان وضع إطار متعدد الأطراف بشأن الاستثمار، دعى اجتماع الخبراء الحالي إلى مناقشة المعاهدات الثنائية بشأن حماية وتعزيز الاستثمار الأجنبي (المعروفة أيضا بمعاهدات الاستثمار الثنائية)، حيث أنها تتناول قضايا ذات صلة بإمكان وضع إطار متعدد الأطراف للاستثمار. وربما يرغب الخبراء في أن يستطلعوا تحديدا (أ) طبيعة وآثار معاهدات الاستثمار

الثنائية؛ و(ب) صفيقة القضايا التي تعالجها هذه المعاهدات؛ و(ج) مدى مراعاتها للبعد التنموي؛ وأهم من ذلك، (د) مدى اتصال القضايا المثارة في سياق معاهدات الاستثمار الثنائية بإمكانية وضع إطار متعدد الأطراف بشأن الاستثمار.

٦ - ويمكن أن تستكمل مناقشة معاهدات الاستثمار الثنائية في اجتماع قادم، إذا قررت اللجنة ذلك، بمناقشة مماثلة تركز على الصكوك الاقليمية والمتعددة الأطراف القائمة.

٧ - ولمساعدة الخبراء، أعدت الأمانة هذه المذكرة عن "معاهدات الاستثمار الثنائية ومدى اتصالها بإمكانية وضع إطار متعدد الأطراف بشأن الاستثمار: القضايا والمسائل"، وهي تعتمد على دراسة أوفى بعنوان معاهدات الاستثمار الثنائية في التسعينات، وستتاح منها نسخة أولى لم يسبق نشرها، قبل الاجتماع لمن يطلبها. وقد دعي الخبراء إلى إعداد ورقات عن القضايا والمسائل المذكورة أدناه. ويرد تحديد السياق الأوسع الذي تدور في نطاقه هذه المناقشات في تقرير الاستثمار الدولي، ١٩٩٦: الاستثمار والتجارة وصكوك السياسة الدولية، الجزء الثالث؛ World Investment Report, 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements, Part Three؛ كما ترد صكوك الاستثمار الدولية ذات الصلة في صكوك الاستثمار الدولية: خلاصة وافية International Investment Instruments: A Compendium (للاطلاع على التفاصيل انظر الإطار).

أعمال الأونكتاد الجارية في مجال صكوك الاستثمار الدولية

بدأ عمل الأمم المتحدة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات العاملة عبر الأوطان في السبعينات بإنشاء لجنة الشركات العاملة عبر الأوطان كجهاز فرعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وحاليا، تناقش قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في لجنة الأونكتاد المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك.

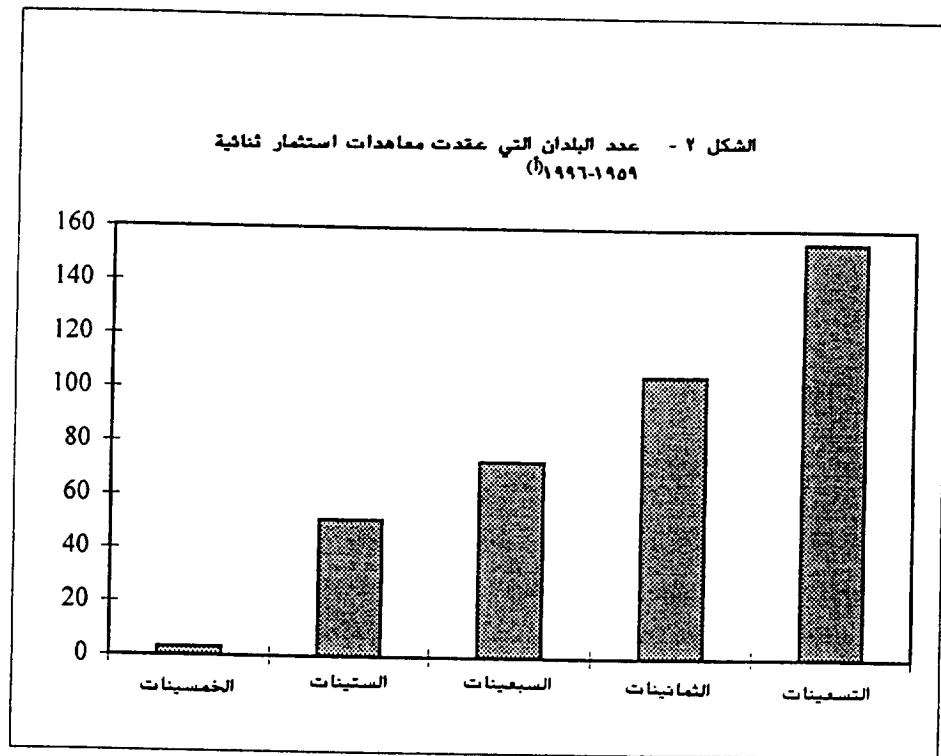
وقد اضطلعت أمانة الأونكتاد، باعتبارها مختصة بالتحليل وبناء توافق الآراء، بعدد من المهام فيما يتصل بولايتها المحددة فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بإمكانية وضع إطار متعدد الأطراف للاستثمار. ففي عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ عقدت حلقتين دراسيتين في ديفون، بغرض إحاطة الوفود في جنيف علما بالاتجاهات في الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالقضايا والسياسات وحفز مناقشات غير رسمية بينها بشأن هذه المسائل. وإضافة إلى ذلك فإن تقرير الاستثمار الدولي، ١٩٩٦: الاستثمار والتجارة وصكوك السياسة الدولية، (رقم المبيعات E.96.II.A.14) عني بتحليل تطور ترتيبات الاستثمار الدولية ووضعها الحالي، وبحث نهج السياسات الممكنة والقضايا الهامة ذات الصلة بالأطر الدولية للاستثمار. وفي وقت لاحق عام ١٩٩٦، نشرت أمانة الأونكتاد صكوك الاستثمار الدولية: خلاصة وافية International Investment Instruments: A Compendium (رقم المبيعات E.96.II.A.9-10-11)، وهي منشور من ثلاثة مجلدات يحتوي نصوص أكثر من ٨٠ صكا، وتسبقه مقالة تحليلية بشأن القواعد الدولية للاستثمار الأجنبي. ويشمل العمل الحالي في مجال صكوك الاستثمار الدولية إعداد دراسة بعنوان معاهدات الاستثمار الثنائية في التسعينات (تصدر قريبا)، وهي تتضمن مسحا لأكثر من ١٠٠٠ معاهدة لبحث الاتجاهات الحديثة في ممارسة المعاهدات، وأوجه التماثل والتباين بين المعاهدات الجديدة والمعاهدات القديمة ودلالاتها، خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وقد هيأت هذه الدراسة الأساس لإعداد المذكرة الحالية.

وإضافة إلى ذلك فقد بدأ العمل في إعداد سلسلة من الورقات التقنية بشأن القضايا الرئيسية ذات الصلة بإمكان وضع إطار متعدد الأطراف للاستثمار، كجزء من برنامج عمل في هذا المجال، يشمل أيضا سلسلة من حلقات التدارس الاقليمية وأنشطة التعاون التقني.

أولا - دلالة معاهدات الاستثمار الثنائية

٨ - هناك أسباب مختلفة تجعل من الملائم مناقشة معاهدات الاستثمار الثنائية في هذا الاجتماع:

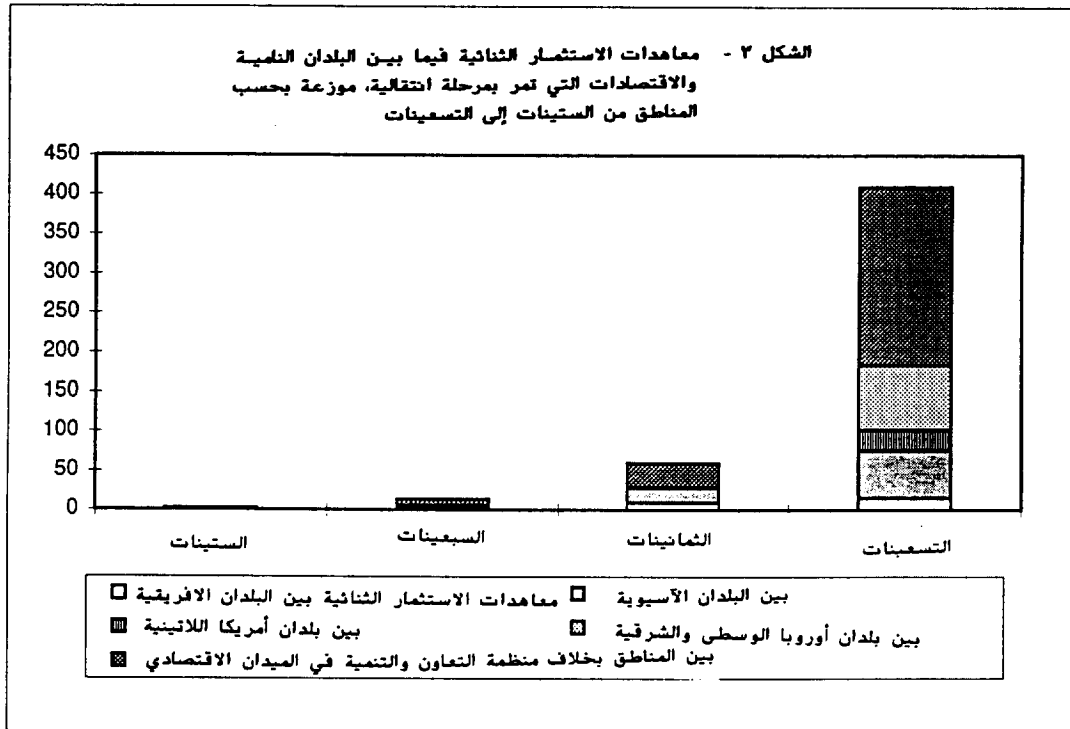
♦ اتسعت شبكة معاهدات الاستثمار الثنائية بشكل هام خلال النصف الأول من التسعينات، حيث وصل عدد هذه المعاهدات إلى ١٦٠ في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وقد عقد ثلثا هذه المعاهدات خلال التسعينات وحدها (الشكل ١). كذلك زاد عدد البلدان الأطراف في هذه المعاهدات في السنوات الأخيرة، حيث وصل إلى ١٥٨ بلدا في حزيران/يونيه ١٩٩٦ (الشكل ٢).



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية.

(أ) حتى حزيران/يونيه ١٩٩٦ فقط.

♦ تلقى معاهدات الاستثمار الثنائية الآن قبولا واسعا من البلدان من جميع المناطق. والواقع أن هذه المعاهدات - التي كانت تعقد أصلا، جميعها تقريبا، بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية - تعقد الآن بشكل متزايد فيما بين البلدان النامية وفيما بين البلدان والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، وإن كانت غالبيتها العظمى لا تزال تعقد بين بلدان المصدر التي هي من البلدان المتقدمة والبلدان المضيفة التي هي من البلدان النامية (الشكل ٢).



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية.

(أ) حتى حزيران/يونيه ١٩٩٦ فقط.

♦ إن القواعد الموضوعية للقانون الدولي العرفي بشأن معاملة وحماية الاستثمار، إذا ما وُضعت في بلد مضيف، تكون بالأحرى عامة وترتكز إجراءات تطبيقها عامة على مشاورات وتدابير دبلوماسية؛ وهي بذلك صعبة التطبيق على حالات معينة. ونتيجة لذلك، فإن معاهدات الاستثمار الثنائية تشكل حاليا مصدرا رئيسيا للقواعد الموضوعية وكذلك وبصفة خاصة للقواعد الاجرائية للحماية الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر. وقضايا الحماية التي تتناولها معاهدات الاستثمار الثنائية ذات أهمية خاصة للمستثمرين الأجانب.

♦ وأخيرا فإن مضامين معاهدات الاستثمار الثنائية تلعب دورا بوصفها مصدر إلهام في المفاوضات التي تجري في الآونة الأخيرة بشأن الاتفاقات الاقليمية والمتعددة الأطراف.

٩ - وهناك عدد من المسائل التي تحتاج إلى بحثها في هذا الصدد: لماذا تعقد بلدان كثيرة معاهدات ثنائية للاستثمار، بينما لا تفعل ذلك بلدان أخرى؟ ما هي القضايا التي تغطيها هذه المعاهدات وكيف تغطيها، وما هي أوجه التماثل والتباين الرئيسية في هذا الصدد؟ كيف تطبق معاهدات الاستثمار الثنائية فيما يتعلق بالحماية وبالتعزيز؟ ما هو الدور الذي تلعبه في تشكيل معايير القانون الدولي؟ وما هو تأثير معاهدات الاستثمار الثنائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى التنمية، وكيف يمكن دعم الاتفاقات من منظور انمائي؟ وبينما تتسم هذه المسائل في ذاتها بالأهمية، فإنها ينبغي في كل حالة أن تبحث مع وضع إمكانية إعداد إطار متعدد الأطراف للاستثمار في الأذهان، وكذلك الدروس التي يمكن تعلمها في هذا الصدد، فتلك مسائل وثيقة الصلة باجتماع الخبراء هذا.

ثانيا - القضايا والمسائل

ألف - أسباب عقد معاهدات الاستثمار الثنائية

١٠ - إن الغرض الذي تنص عليه معاهدات الاستثمار الثنائية هو حماية وتعزيز الاستثمار الأجنبي بين البلدان المتعاقدة.

١١ - والهدف الرئيسي لمعظم البلدان المصدرة لرؤوس الأموال هو الحصول على حماية قانونية للاستثمار طبقا للقانون الدولي، والحد بذلك قدر الامكان من المخاطر غير التجارية التي تواجه المستثمرين الأجانب في البلدان المضيفة. فمعايير الحماية في اتفاق دولي تعتبر بطبيعتها أعلى وأكثر موثوقية من المعايير التي يوفرها القانون الداخلي وحده، حيث يمكن أن يخضع لتعديل من جانب واحد.

١٢ - وتتعقد البلدان المستوردة لرؤوس الأموال معاهدات الاستثمار الثنائية في مسعى إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي لصالح التنمية، بحمايته والبرهنة بذلك على تعهدها بتوفير مناخ ملائم للاستثمار.

١٣ - وبقدر ما قد يتدفق الاستثمار في الاتجاهين، يسعى كلا البلدين الطرفين في معاهدة استثمار ثنائية إلى بلوغ هذين الهدفين في آن معا.

١٤ - وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في عدد معاهدات الاستثمار الثنائية (ولئن كان الكثير من البلدان التي كانت عازفة عن التفاوض عليها قد انضمت الآن إلى هذه الممارسة)، فإن هناك بلدانا لم تعقد معاهدات استثمار ثنائية، أو لم تعقد سوى القليل منها (الجدول ٢ المرفق).

١٥ - وفيما يلي القضايا الجديرة هنا بالاهتمام:

١ - ما هي أهم الأسباب التي دفعت مختلف البلدان إلى اتخاذ قرارها بعقد معاهدات الاستثمار الثنائية؟ ولماذا قررت بعض البلدان التي لم تعقد مطلقا فيما مضى معاهدات استثمار ثنائية الشروع

في هذه الممارسة الآن؟ وما هي الأسباب التي دعت البلدان التي لم تعقد معاهدات استثمار ثنائية إلى الاحجام عن عقد هذه المعاهدات؟

٢ - في ضوء العوامل العديدة التي تحدد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا والمهارات المرتبطة به، ما هي الأهمية النسبية لمعاهدات الاستثمار الثنائية في مقابل محددات التدفق الاستثماري الأخرى؟

٣ - في ضوء مختلف أدوات السياسة الوطنية المتاحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ما هي مزايا وعيوب استخدام معاهدات الاستثمار الثنائية بالمقارنة بسائر أدوات السياسة الوطنية في التأثير على قرارات الاستثمار لدى الشركات عبر الوطنية؟ وهل هناك دليل على أن المستثمرين الأجانب لا يعيرون التفاتاً للبلد المستضيف للاستثمار إلا إذا كان ذلك البلد قد عقد معاهدة استثمار ثنائية مع بلدهم الأم؟

٤ - ما هي مزايا وعيوب عقد معاهدات الاستثمار الثنائية بالمقارنة بعقد اتفاقات اقليمية أو متعددة الأطراف بشأن الاستثمار؟

٥ - إلى أي مدى تتصل، من منظور إنمائي، أسباب عقد معاهدات الاستثمار الثنائية ومزاياها وعيوبها بإمكانية وضع إطار متعدد الأطراف للاستثمار؟

باء - القضايا التي تتناولها معاهدات الاستثمار الثنائية

١٦ - إن السمة الرئيسية لمعاهدات الاستثمار الثنائية تعنى حصراً بالاستثمار. فهي تغطي قضايا متماثلة قليلة العدد. وتشمل قائمة نمطية للقضايا في معاهدات الاستثمار الثنائية، جميعها تقريباً، ما يلي:

♦ الديباجة

♦ نطاق التطبيق

♦ قبول الاستثمار

♦ تعزيز الاستثمار

♦ المعايير العامة للمعاملة

♦ المعاملة العادلة والمنصفة

♦ المعاملة الوطنية

◆ معاملة الدولة الأولى بالرعاية

◆ معايير المعاملة فيما يتعلق بقضايا معينة

◆ إخراج المستثمر

◆ الخسائر الناجمة عن نزاع مسلح أو اضطراب داخلي

◆ تحويل المدفوعات وإعادة رأس المال إلى بلد المستثمر

◆ الشروط التشغيلية للاستثمار

◆ الحلول

◆ تسوية النزاعات

غير أن هذه المسائل وغيرها من المسائل ذات الصلة لا تتناول في جميع معاهدات الاستثمار الثنائية. فهناك استثناءات كثيرة، وتقييدات وتحفظات، وهناك أيضا اختلافات هامة في طريقة صياغة الأحكام النوعية. وتستحق أوجه التماثل وأوجه الاختلاف بين معاهدات الاستثمار الثنائية اهتماما خاصا.

١٧ - ورغم الغرض المنصوص عليه في معاهدات الاستثمار الثنائية، وهو تعزيز تدفقات الاستثمار، فإن معظم هذه المعاهدات تشتمل فقط على أحكام عامة لحفز الطرف المتعاقد المضيف على تعزيز التدفقات من الطرف المتعاقد الآخر (بوسائل أخرى غير وضع معايير للحماية)؛ ومعظم المعاهدات لا تورد شيئا بخصوص جهود التعزيز من جانب البلد الأم.

١٨ - وتمثل القضايا التي تستحق الاهتمام فيما يلي:

١ - هل تعتبر قائمة القضايا التي تغطيها معاهدة الاستثمار الثنائية في العادة كاملة بمعنى أنها تغطي بالكامل أهم عناصر العلاقات الاستثمارية من المنظور الانمائي؟ وهل تختلف الأهمية النسبية للقضايا بحسب ما إذا كانت البلدان تنظر إليها من منظور بلد مصدر لرأس المال أو من منظور بلد مستورد لرأس المال، أو من منظوريهما معا؟

٢ - إلى أي مدى تأثرت مضامين معاهدات الاستثمار الثنائية بما شوهد في الواقع من وجود شركات في عدد متزايد من البلدان النامية قد أصبحت منفتحة للاستثمار في الخارج، وزيادة عدد البلدان النامية التي تعقد معاهدات استثمار ثنائية مع بلدان نامية أخرى؟

٣ - ما هي أهم التغييرات التي طرأت على مضامين معاهدات الاستثمار الثنائية المعقودة بواسطة مختلف البلدان بمرور الزمن، ولماذا حدثت؟

٤ - هل هناك عدد من القضايا الرئيسية يعالج بنفس الطريقة في معظم معاهدات الاستثمار الثنائية، وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا؟

٥ - ما هي المجالات التي تتركز فيها معظم الفروق بين معاهدات الاستثمار الثنائية، ولماذا؟ وإلى أي مدى تعكس هذه الفروق احتياجات ومواقف بلدان بعينها؟

٦ - معاهدات الاستثمار الثنائية متناظرة شكلا، بمعنى أنها تقرر حقوقا والتزامات متماثلة لكلا الطرفين. ولكن بما أن رؤوس الأموال لا تزال تتدفق أساسا في اتجاه واحد، فإن تبعة الالتزامات تقع في العادة على البلدان المضيفة، أي البلدان النامية أساسا. إلى أي مدى يجد هذا اللاتناظر البادي في التزامات البلدان المضيفة مقابلا موازنا له في الفوائد المحتملة من زيادة التدفقات الاستثمارية الناشئة عن هذه الالتزامات؟ وهل تستطيع البلدان الأم تحمل التزامات محددة لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية؟ هل هناك مسؤوليات على المستثمرين، وإذا كان الرد بالإيجاب، فما هي هذه المسؤوليات؟

٧ - إن التعريف المعهود للاستثمار في كثير من معاهدات الاستثمار الثنائية واسع ومفتوح، ما هي مزايا التعريف الواسع، وما هي عيوبه؟ وما عسى أن يكون تأثير ضم الاستثمار في الحوافز إلى معاهدة الاستثمار الثنائية من حيث حماية الاستثمار، أو، عند الاقتضاء، من حيث قبول الاستثمار؟

٨ - إلى أي مدى تتصل، من منظور إنمائي، مجمل القضايا التي تغطيها معاهدات الاستثمار الثنائية، وطرق تغطيتها، وأوجه الشبه والاختلاف بين مختلف معاهدات الاستثمار الثنائية، بإمكانية وضع إطار متعدد الأطراف للاستثمار؟

جيم - الخبرة المكتسبة من تطبيق معاهدات الاستثمار الثنائية

١٩ - على الرغم من أن معاهدات الاستثمار الثنائية تعقد منذ سنين عديدة فإنه لا يتوافر سوى القليل من المعلومات المنهجية عن كيفية تطبيقها وتفسيرها في حالات بعينها، وأهم من ذلك عما أحدثته من فروق. إن خبرة البلدان فيما يتعلق بتطبيق معاهدات الاستثمار الثنائية يمكن أن تساعد على توضيح معنى أحكام معينة وأن تسهم في فهم وتقدير مستوى الحماية المكفولة بهذه المعاهدات على نحو أفضل، وتساعد في تحسين فهم مدى فعاليتها في تعزيز تدفقات الاستثمار. ولذلك فإن من مصلحة الأطراف المتعاقدة أن تكفل تعزيز معرفة المستثمرين والبلدان بكيفية تطبيق معاهدات الاستثمار الثنائية في ظروف معينة.

٢٠ - وتتمثل القضايا التي تستحق الاهتمام فيما يلي:

١ - إلى أي مدى، في الواقع الملموس، نجحت معاهدات الاستثمار الثنائية في توفير ضمانات إضافية لحماية الاستثمار الأجنبي فيما بين طرفي المعاهدة؟ وما هي أهم المجالات التي تبين منها أن وجود الحماية التي توفرها المعاهدة يعني شيئا بالنسبة للمستثمرين الأجانب؟

٢ - فيما عدا تعزيز الاستثمار عن طريق منح الحماية والضمانات القانونية، إلى أي مدى أفضت معاهدات الاستثمار الثنائية إلى تدابير إضافية تستهدف تعزيز التدفقات الاستثمارية بين بلدان المعاهدة؟ وما هي أكثر تدابير التعزيز شيوعا واستخداما في هذا الصدد؟

٣ - ماذا كانت حصيلة تجربة تيسير الاستثمار التي أفضت إليها معاهدات الاستثمار الثنائية؟ وما هي حصيلة تجربة تطبيق الشروط التي تغطي المرحلة السابقة على الاستثمار (القبول) عن طريق المعاملة الوطنية أو معاملة الدولة الأولى بالرعاية؟

٤ - كيف طبقت معايير المعاملة العادلة والمنصفة، ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية، والمعاملة الوطنية في ظل معاهدات الاستثمار الثنائية؟ وما هي الطرق التي تؤدي بها اعتبارات التنمية دورا؟

٥ - إلى أي مدى ورد ذكر معاهدات الاستثمار الثنائية في المناقشات غير الرسمية المتعلقة بمعاملة استثمارات بعينها؟ وهل المستثمرون يسألون عن معاهدة الاستثمار الثنائية؟ وهل يتشاور المستثمرون والحكومات حول تطبيق معاهدة الاستثمار الثنائية؟ وما هي القضايا التي تدفع في أغلب الأحيان للتشاور؟

٦ - ما هي الدروس المستفادة من القضايا التي عرضت على المحاكم بشأن تطبيق أو تفسير معاهدات الاستثمار الثنائية، ومن قرارات هيئات التحكيم الصادرة نتيجة إعمال آليات تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة، المنصوص عليها في معاهدات الاستثمار الثنائية؟

٧ - ما هي الدروس التي تستفاد من تطبيق معاهدات الاستثمار الثنائية والتي تكون ذات صلة، من منظور إنمائي، بإمكانية وضع إطار متعدد الأطراف بشأن الاستثمار؟

دال - دور معاهدات الاستثمار الثنائية في تطوير القانون الوطني ومعايير القانون الدولي

٢١ - إن معاهدات الاستثمار الثنائية، تمثل بحكم طبيعتها ذاتها، "قانونا خاصا"، يطبق فقط بين الطرفين المتعاقدين ولا يسري على الغير. ولذلك قيل إن معاهدات الاستثمار الثنائية لا تنشئ قواعد قانون دولي واجبة التطبيق بشكل عام. وفي نفس الوقت، فإنه بالنظر إلى أن هذه المعاهدات عقدت بأعداد كبيرة، وأنها تغطي معظم البلدان في جميع مناطق العالم، وتتضمن أحكاما متماثلة، قيل أيضا إن معاهدات الاستثمار الثنائية قد يكون لها تأثير في تشكيل وتوضيح مبادئ ومفاهيم قانون الاستثمار الدولي.

٢٢ - وتتمثل القضايا التي تستحق الاهتمام فيما يلي:

١ - ما هو الفرق بين التفاوض على الالتزامات في سياق ثنائي أو في سياق متعدد الأطراف؟

٢ - على أساس من العناصر المشتركة بين كل معاهدات الاستثمار الثنائية (التي نوقشت في الفرع بـ أعلاه)، هل يمكن تعيين مفاهيم ومبادئ أساسية فيما يتصل بالمنهج الحالي للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المعاهدات؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي وكيف سيكون تأثيرها على وضع القانون الدولي العرفي فيما يتصل بهذه القضايا، إذا راعينا أيضا الفروق بين المفاوضات التي تجرى على مستوى ثنائي وتلك التي تجرى على مستوى متعدد الأطراف؟

٣ - بالنظر إلى كثرة الاختلافات في صوغ المفاهيم والمبادئ الأساسية في معاهدات الاستثمار الثنائية، ما هو تأثير ذلك على وضع القانون الدولي العرفي فيما يتعلق، بهذه القضايا، إذا راعينا أيضا الفروق بين المفاوضات التي تجرى على مستوى ثنائي وتلك التي تجرى على مستوى متعدد الأطراف؟

٤ - إلى أي مدى أثرت معاهدات الاستثمار الثنائية على أحكام الاستثمار في الاتفاقات الإقليمية والمتعددة الأطراف؟

٥ - هل تسهم معاهدات الاستثمار الثنائية في تغيير التشريع الوطني؟ وماذا كانت تجربة البلدان في هذا الصدد؟ وماذا كانت أكثر أنواع التغيير شيوعاً؟

٦ - إلى أي مدى يمكن أن تسهم معاهدات الاستثمار الثنائية في حسن تفهم القضايا المتصلة، من منظور إنمائي، بإمكانية وضع إطار متعدد الأطراف بشأن الاستثمار؟

هـ - البعد الانمائي

٢٣ - إن الهدف النهائي من معاهدات الاستثمار الثنائية من وجهة نظر البلدان النامية المضيفة هو الاسهام في خلق مناخ مؤات للاستثمار، بهدف اجتذاب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنهوض، في نهاية المطاف، بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة المعنية.

٢٤ - وتمثل القضايا التي تستحق الاهتمام فيما يلي:

١ - ما هو الدليل (المنهجي أو المشاهد) على أن معاهدات الاستثمار الثنائية تساعد في اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، بما في ذلك التكنولوجيا والمهارات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر؟

٢ - هل تؤثر الأحكام الواردة في معاهدات الاستثمار الثنائية على نوعية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتلقاها البلدان النامية المضيفة؟ وما هو الدليل على ذلك؟

٣ - هل تعوق معاهدات الاستثمار الثنائية البلدان عن اجتذاب أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تعتبرها مفيدة بنوع خاص للتنمية؟

٤ - هل يمكن لمعاهدات الاستثمار الثنائية أن تؤثر على سياسات البلدان النامية المضيفة وخططها الانمائية على نحو يشبط التصنيع فيها والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لديها؟

٥ - ما هي الدروس التي تستفاد من معاهدات الاستثمار الثنائية فيما يتصل بزيادة التدفقات الاستثمارية كما وكيفا ودفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في البلدان النامية المضيفة؟ وهل هناك مجال مثلا لأحكام تعطي دورا للبلدان الأم في مجالات المعلومات والمشورة والمساعدة التقنية؛ والدعم المالي المباشر والحوافز الضريبية؛ والتأمين على المخاطر غير التجارية؛ والنهوض بنشر التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية؟

٦ - ما الذي يمكن أن يستفاد من الطريقة التي روعيت بها الجوانب الانمائية في ديباجة معاهدات الاستثمار الثنائية وأحكام المنطوق فيها؟

٧ - ما الذي يشير إليه نمط الاستثناءات والتقييدات والتحفظات وأحكام التدرج التي أدخلتها البلدان النامية على معاهدات الاستثمار الثنائية فيما يتصل بالطريق الذي تسلكه هذه البلدان لمراعاة هدف التنمية وتعزيزه؟

٨ - ما هي الدروس التي يمكن أن تستفاد في سياق إمكانية وضع إطار متعدد الأطراف بشأن الاستثمار من كيفية صوغ معاهدات الاستثمار الثنائية بهدف اسهامها في زيادة التدفقات الاستثمارية والتنمية؟

**جدول المرفق ١- أهم الصكوك الدولية^(١) المعنية بالاستثمار الأجنبي
المباشر، ١٩٤٨-١٩٩٦**

السنة (مب)	العنوان	الإطار	المستوى	الطابع	المركز
١٩٤٨	ميثاق هافانا لإنشاء منظمة دولية للتجارة	المؤتمر الدولي للتجارة والعمالة	متعدد الأطراف	ملتزم	لم يصدق عليه
١٩٤٨	مشروع النظام الأساسي لمحكمة التحكيم في قضايا الاستثمار الأجنبي ولمحكمة الاستثمارات الخارجية	رابطة القانون الدولية	غير حكومي	غير ملتزم	لم يعتمد
١٩٤٩	العدونة الدولية للمعاملة العادلة للاستثمارات الأجنبية	الفرقة الدولية للتجارة	غير حكومي	غير ملتزم	اعتمد
١٩٥٧	معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية	الجماعة الاقتصادية الأوروبية	إقليمي	ملتزم	اعتمد
١٩٥٧	اتفاق الوحدة الاقتصادية العربية	اتفاق الوحدة الاقتصادية العربية	إقليمي	ملتزم	اعتمد
١٩٥٨	اتفاقية بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها	الأمم المتحدة	متعدد الأطراف	ملتزم	اعتمد
١٩٦١	مدونة قواعد تحرير حركات رؤوس الأموال	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إقليمي	ملتزم	اعتمد
١٩٦١	مدونة قواعد تحرير العمليات الجارية غير المنظورة	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إقليمي	ملتزم	اعتمد
١٩٦٢	قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٠٣ (د-١٧): السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية	الأمم المتحدة	متعدد الأطراف	غير ملتزم	اعتمد
١٩٦٢	اتفاقية ضريبية نموذجية بشأن الدخل ورأس المال	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إقليمي	غير ملتزم	اعتمد
١٩٦٥	الاتفاقية المشتركة بشأن الاستثمارات في دول الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى	الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى	إقليمي	ملتزم	اعتمد
١٩٦٥	اتفاقية بشأن تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى	البنك الدولي	متعدد الأطراف	ملتزم	اعتمد
١٩٦٧	توصية المجلس المنقحة بشأن التعاون بين البلدان الأعضاء فيما يتعلق بالممارسات المتنافسة للمنافسة التي تؤثر على التجارة الدولية	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إقليمي	غير ملتزم	اعتمد
١٩٦٧	مشروع اتفاقية بشأن حماية الممتلكات الأجنبية	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إقليمي	غير ملتزم	لم ينتج باب التوقيع عليه
١٩٦٩	اتفاق بشأن التكامل دون الإقليمي لمنطقة الأنديز	سوق الأنديز المشتركة	إقليمي	ملتزم	اعتمد
١٩٧٠	اتفاق بشأن الاستثمار وحرية حركة رأس المال العربي فيما بين البلدان العربية	اتفاق بشأن الوحدة الاقتصادية العربية	إقليمي	ملتزم	اعتمد
١٩٧٠	القرار ٢٤ للجنة اتفاق كرتاخينا: التنظيمات المشتركة التي تحكم حركة رأس المال الأجنبي والعلامات التجارية والبراءات والتراخيص والجماعات	مجموعة التكامل دون الإقليمي لمنطقة الأنديز	إقليمي	ملتزم	نسخ
١٩٧١	اتفاقية إنشاء الهيئة العربية المشتركة لضمان الاستثمارات	الهيئة العربية المشتركة لضمان الاستثمارات	إقليمي	ملتزم	اعتمد
١٩٧٢	الاتفاقية المشتركة بشأن حرية تنقل الأشخاص وحقوق الإقامة في بلدان الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى	الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى	إقليمي	ملتزم	اعتمد
١٩٧٢	مبادئ توجيهية عامة للاستثمار الدولي	الفرقة الدولية للتجارة	غير حكومي	غير ملتزم	اعتمد
١٩٧٣	اتفاق بشأن تنسيق الحوافز الضريبية للصناعة	سوق الكاريبي المشتركة	إقليمي	ملتزم	اعتمد
١٩٧٣	معاهدة إنشاء جماعة الكاريبي	جماعة الكاريبي	إقليمي	ملتزم	اعتمد
١٩٧٤	قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٠١ (د-٦): إعلان إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٠٢ (د-٦): برنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد	الأمم المتحدة	متعدد الأطراف	غير ملتزم	اعتمد

جدول المرفق ١ (تابع)

المركز	المطابق	المستوى	الإطار	العنوان	السنة(ب)
اعتمد	غير ملزم	متعدد الأطراف	الأمم المتحدة	قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٧٨١ (د-٧٩): ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية	١٩٧٤
اعتمد	ملزم	إقليمي	الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى	مدونة قواعد الشركات المتعددة الجنسيات في الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى	١٩٧٥
اعتمد	غير ملزم	غير حكومي	الاتحاد الدولي للنقابات الحرة	ميثاق مطالب نقابات العمال بفرض رقابة تشريعية على الشركات متعددة الجنسيات	١٩٧٥
اعتمد	غير ملزم	غير حكومي	الغرفة الدولية للتجارة	الغرفة الدولية للتجارة، قواعد التوفيق والتحكيم	١٩٧٥
اعتمد	ملزم/غير ملزم(ع)	إقليمي	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إعلان بشأن الاستثمار الدولي والمؤسسات متعددة الجنسيات	١٩٧٦
اعتمد	(نموذجي)	متعدد الأطراف	الأمم المتحدة	قواعد تحكم لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي	١٩٧٦
اعتمد	غير ملزم	متعدد الأطراف	مكتب العمل الدولية	الإعلان الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية	١٩٧٧
اعتمد	غير ملزم	غير حكومي	الغرفة الدولية للتجارة	الغرفة الدولية للتجارة، توصيات لمكافحة الابتزاز والرشوة في المعاملات التجارية	١٩٧٧
لم يعتمد	ملزم	متعدد الأطراف	الأمم المتحدة	مشروع اتفاق دولي بشأن المدفوعات غير المشروعة	١٩٧٩
اعتمد	(نموذجي)	متعدد الأطراف	الأمم المتحدة	اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية بشأن منع الازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية	١٩٧٩
اعتمد	غير ملزم	متعدد الأطراف	الأمم المتحدة	مجموعة المبادئ والقواعد المنصنة المتفق عليها في إطار متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التمييزية	١٩٨٠
اعتمد	غير ملزم	إقليمي	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	مبادئ توجيهية عامة تحكم حماية الخصوصية وتدفقات البيانات الشخصية عبر الحدود	١٩٨٠
اعتمد	ملزم	إقليمي	جامعة الدول العربية	الاتفاق الموحد لاستثمار رأس المال العربي في الدول العربية	١٩٨٠
اعتمد	ملزم	إقليمي	رابطة تكامل أمريكا اللاتينية	معاهدة إنشاء رابطة تكامل أمريكا اللاتينية	١٩٨٠
اعتمد	غير ملزم	متعدد الأطراف	منظمة الصحة العالمية	مدونة القواعد الدولية لتسويق بدائل لبن الأمهات	١٩٨١
اعتمد	ملزم	إقليمي	مجلس أوروبا	اتفاقية لحماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الأوتوماتية للبيانات الشخصية	١٩٨١
اعتمد	ملزم	إقليمي	المؤتمر الاسلامي	اتفاق بشأن تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي	١٩٨١
لم يعد سارياً	ملزم	إقليمي	منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا	معاهدة إنشاء منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا	١٩٨١
اعتمد	ملزم	إقليمي	الاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى	مدونة قواعد الاستثمار للاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى	١٩٨٢
لم يعتمد	غير ملزم	متعدد الأطراف	الأمم المتحدة	مشروع مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك بشأن الشركات العابرة للأوطان	١٩٨٢
اعتمد	ملزم	إقليمي	الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى	معاهدة إنشاء الرابطة الاقتصادية لأفريقيا لدول أفريقيا الوسطى	١٩٨٢
لم يعتمد	غير ملزم	متعدد الأطراف	الأمم المتحدة	مشروع مدونة قواعد السلوك الدولية بشأن نقل التكنولوجيا	١٩٨٥
اعتمد	غير ملزم	متعدد الأطراف	الأمم المتحدة	قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٤٨/٢٩: مبادئ توجيهية لحماية المستهلك	١٩٨٥

جدول المرفق ١ (تابع)

المرکز	الطاق	المستوى	الإطار	العنوان	السنة(ب)
اعتمد	مكزم	متعدد الأطراف	البنك الدولي	اتفاقية بإنشاء وكالة ضمانات الاستثمارات المتعددة الأطراف	١٩٨٥
اعتمد	غير مكزم	اقليمي	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إعلان بشأن تدفق البيانات عبر الحدود	١٩٨٥
اعتمد	مكزم	اقليمي	السوق الكاريبية المشتركة	اتفاق لإنشاء نظام لمؤسسات السوق الكاريبية المشتركة	١٩٨٧
اعتمد	مكزم	اقليمي	أمم جنوب شرق آسيا	اتفاق أساسي منقح بشأن المشروعات الصناعية المشتركة لأمم جنوب شرق آسيا	١٩٨٧
اعتمد	مكزم	اقليمي	اتفاق بين بلدان رابطة جنوب شرق آسيا	اتفاق بين حكومات بروني دار السلام وجمهورية اندونيسيا وماليزيا وجمهورية الفلبين وجمهورية سنغافورة ومملكة تايلند لتعزيز وحماية الاستثمارات	١٩٨٧
اعتمد	مكزم	اقليمي	ACP-EEC	اتفاقية لومي الرابعة المشتركة بين بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والجماعة الاقتصادية الأوروبية ACP-EEC	١٩٨٩
اعتمد	غير مكزم	متعدد الأطراف	الأمم المتحدة	معايير إدارة التنمية المستدامة: نحو تنمية مستدامة بيئياً	١٩٩٠
اعتمد	مكزم	اقليمي	منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا	ميثاق بشأن نظام المؤسسات الصناعية المتعددة الجنسيات في منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا	١٩٩٠
اعتمد	مكزم	اقليمي	مجموعة التكامل دون الاقليمي لمنطقة الأنديز	القرار ٢٩١ للجنة اتفاق كرتاخينا: مدونة مشتركة لقواعد معاملة رأس المال الأجنبي والعلامات التجارية والبراءات والتراخيص والجعائل	١٩٩١
اعتمد	مكزم	اقليمي	مجموعة التكامل دون الاقليمي لمنطقة الأنديز	القرار ٢٩٢ للجنة اتفاق كرتاخينا، مدونة القواعد الموحدة بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات في منطقة الأنديز	١٩٩١
اعتمد	غير ملزم	غير حكومي	الفرقة الدولية للتجارة	ميثاق دوائر الأعمال للتنمية المستدامة: مبادئ للإدارة البيئية	١٩٩١
اعتمد	غير مكزم	متعدد الأطراف	البنك الدولي	مبادئ توجيهية بشأن معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر	١٩٩٢
اعتمد	مكزم	اقليمي	المؤتمر الاسلامي	مواد اتفاق الهيئة الاسلامية للتأمين على الاستثمار والقروض التصديرية	١٩٩٢
اعتمد	مكزم	اقليمي	كندا، المكسيك والولايات المتحدة	اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية	١٩٩٢
اعتمد	غير مكزم	غير حكومي	CERES	مبادئ CERES	١٩٩٢
اعتمد	مكزم	متعدد الأطراف	المحكمة الدائمة للتحكيم	القواعد الاختيارية للمحكمة الدائمة للتحكيم من أجل الفصل في المنازعات بين طرفين أحدهما دولة	١٩٩٢
اعتمد	مكزم	اقليمي	السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا	معاهدة إنشاء السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا	١٩٩٢
اعتمد	مكزم	متعدد الأطراف	منظمة التجارة العالمية	اتفاق مراكش بإنشاء منظمة التجارة العالمية. الملحق ١ ألف: الاتفاقات متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع	١٩٩٤
اعتمد	مكزم	متعدد الأطراف	منظمة التجارة العالمية	اتفاق مراكش بإنشاء منظمة التجارة العالمية. الملحق ١ ب: الاتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات والقرارات الوزارية المتعلقة بالاتفاق العام للتجارة في الخدمات	١٩٩٤
اعتمد	مكزم	متعدد الأطراف	منظمة التجارة العالمية	اتفاق مراكش بإنشاء منظمة التجارة العالمية. الملحق ١ جيم: اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية	١٩٩٤
اعتمد	مكزم	اقليمي	MERCOSUR	بروتوكول كولونيا لتعزيز والحماية المتبادلين للاستثمارات في السوق المشتركة للمحروط الجنوبي (MERCOSUR) (داخل المنطقة)	١٩٩٤
اعتمد	غير مكزم	اقليمي	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	توصية المجلس بشأن الرشوة في المعاملات التجارية الدولية	١٩٩٤
اعتمد	مكزم	اقليمي	MERCOSUR	بروتوكول بشأن تعزيز وحماية الاستثمارات من دول غير أطراف في MERCOSUR	١٩٩٤
اعتمد	غير مكزم	اقليمي	APEC	مبادئ APEC غير الملزمة بشأن الاستثمار	١٩٩٤

جدول المرفق ١ (تابع)

السنة (ب)	العنوان	الإطار	المستوى	الطابع	المركز
١٩٩٤	معاهدة ميثاق الطاقة	المؤتمر الأوروبي لميثاق الطاقة	إقليمي	مكتمل	تطبيق مؤقت
١٩٩٥	ميثاق المستهلكين بشأن التجارة العالمية	الرابطة الدولية للمستهلكين	غير حكومي	غير مكتمل	اعتمد
١٩٩٥	ميثاق حوض المحيط الهادئ بشأن الاستثمارات الدولية	المجلس الاقتصادي لحوض المحيط الهادئ	غير حكومي	غير مكتمل	اعتمد

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report, 1996: Investment Trade and International Policy Arrangements* (Geneva: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.96.II.A.14, chapter V, والصكوك الوارد سردها هنا مستنسخة بالكامل أو جزئياً في المصدر.

(أ) معاهدات الاستثمار الثنائية وتوجيهات الاتحاد الأوروبي ليست واردة في الجدول.

(ب) التواريخ المبينة تشير إلى التصديق الأصلي. ولم تدرج في الجدول التنقيحات اللاحقة للصكوك.

(ج) إعلان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الاستثمار الدولي والمؤسسات المتعددة الجنسيات هو تعهد سياسي تدعمه قرارات للمجلس ملزمة قانوناً. والمبادئ التوجيهية بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات هي معايير غير ملزمة.

جدول المرفق ٢- البلدان والأقاليم التي عقدت معاهدات استثمار ثنائي

البلدان والأقاليم*	البلدان المتقدمة			البلدان النامية		بلدان أوروبا الوسطى والشرقية
	أوروبا الغربية	الولايات المتحدة	اليابان	بلدان متقدمة أخرى	داخل منطقتها	خارج منطقتها
ألبانيا	١٠	١	-	-	-	٧
الجزائر	٥	-	-	-	-	-
أنتيغوا وبربودا	١	-	-	-	-	-
الأرجنتين	١٣	١	-	٣	٧	٧
أرمينيا	٤	١	-	-	١	٢
استراليا	-	-	-	-	-	٥
النمسا	-	-	-	-	-	٧
أذربيجان	٢	-	-	-	-	٢
البحرين	١	-	-	-	-	-
بنغلاديش	٦	١	-	-	٤	١
بربادوس	٣	-	-	-	٢	-
بيلاروس	٨	١	-	-	-	٥
بلجيكا ولكسمبرغ	-	-	-	-	-	١١
بليز	١	-	-	-	-	-
بنن	٣	-	-	-	٤	-
بوليفيا	١٠	-	-	-	٥	١
البوسنة والهرسك	-	-	-	-	-	١
البرازيل	٨	-	-	-	٢	١
بلغاريا	١٥	١	-	-	-	١١
بوركينافاسو	١	-	-	-	١	-
بورتوريكو	٣	-	-	-	-	-
كمبوديا	-	-	-	-	-	-
الكاميرون	٥	١	-	-	-	١
كندا	-	-	-	-	-	٦
الرأس الأخضر	٥	-	-	-	-	-
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢	-	-	-	-	-
تشاد	٤	-	-	-	-	-
شيلي	١١	-	-	-	٧	٣
الصين	١٦	-	١	٣	١٦	٢٤
كولومبيا	٢	-	-	-	٢	-
الكونغو	٥	١	-	-	-	-
كوستاريكا	٤	-	-	-	-	-
كوت ديفوار	٧	-	-	-	-	-
كرواتيا	١	-	-	-	-	٧
كوبا	٣	-	-	-	٥	٣

جدول المرفق ٢ (تابع)

البلدان والأقاليم ^١	البلدان المتقدمة			البلدان النامية		بلدان أوروبا الوسطى والشرقية
	أوروبا الغربية	الولايات المتحدة	اليابان	بلدان متقدمة أخرى	داخل منطقتها	خارج منطقتها
قبرص	٢	١	-	-	-	٥
تشيكوسلوفاكيا ^(٢)	١٢	١	-	٢	-	-
الجمهورية التشيكية	٢	-	-	١	-	١٢
الدانمرك	-	-	-	-	-	١٢
دومينيكا	٢	-	-	-	-	-
الجمهورية الدومينيكية	٢	-	-	-	-	-
إكوادور	٤	١	-	١	٦	٢
مصر	١٢	١	١	-	٩	٩
السلفادور	٣	-	-	-	١	-
غينيا الاستوائية	١	-	-	-	-	-
إستونيا	١١	١	-	١	-	١
إثيوبيا	٢	-	-	-	-	-
فنلندا	-	-	-	-	-	١٤
فرنسا	-	-	-	٢	-	١٩
غابون	٥	-	-	-	١	١
غامبيا	١	-	-	-	-	-
جورجيا	٤	١	-	١	٢	١
ألمانيا	٢	-	-	٢	-	٢٠
غانا	٥	-	-	-	-	٢
اليونان	١	-	-	-	١	١١
غرينادا	١	١	-	-	-	-
غينيا	٣	-	-	-	١	-
غينيا - بيساو	١	-	-	-	-	-
غيانا	٢	-	-	-	-	-
هايتي	٣	١	-	-	-	-
هندوراس	٤	١	-	-	-	-
هونغ كونغ	٧	-	-	٢	-	-
هونغاري	١٥	-	-	٢	٢	١٠
آيسلندا	١	-	-	-	-	-
الهند	٥	-	-	٢	٢	٣
إندونيسيا	١٣	-	-	١	٦	٥
إيران (جمهورية - الإسلامية)	١	-	-	-	٣	٨
العراق	-	-	-	-	١	-
إسرائيل	٢	-	-	-	١	٩
إيطاليا	-	-	-	-	١	١١
جامايكا	٦	١	-	-	١	-

جدول المرفق ٢ (تابع)

البلدان والأقاليم*	أوروبا الغربية	الولايات المتحدة	اليابان	البلدان المتقدمة		البلدان النامية		بلدان أوروبا الوسطى والشرقية
				بلدان متقدمة أخرى	داخليا	خارج	منطقتها	
اليابان	-	-	-	-	٢	٢	-	-
الأردن	٤	-	-	-	١	-	-	١
كازاخستان	٧	١	-	١	٥	١	-	٢
كينيا	١	-	-	-	-	-	-	-
الكويت	٤	-	-	-	٦	٢	-	٧
قيرغيزستان	٢	١	-	-	٢	-	-	-
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢	-	-	١	٤	-	-	-
لاتفيا	١٤	١	-	٢	-	٢	-	٤
لبنان	١	-	-	-	-	١	-	٢
ليسوتو	٢	-	-	-	-	-	-	-
ليبيريا	٤	-	-	-	-	-	-	-
الجمهورية العربية الليبية	-	-	-	-	٤	-	-	-
ليتوانيا	١٠	١	-	-	-	٤	-	٥
مدغشقر	٥	-	-	-	-	-	-	-
ملاوي	١	-	-	-	-	-	-	-
ماليزيا	١٢	-	-	-	٨	٢	-	٥
مالي	٢	-	-	-	١	-	-	-
مالطة	٧	-	-	-	-	٢	-	١
موريتانيا	٣	-	-	-	١	-	-	١
موريشوس	٣	-	-	-	-	-	-	-
المكسيك	٢	-	-	-	-	-	-	-
منغوليا	٧	١	-	-	٤	-	-	٥
المغرب	١٣	١	-	-	٤	٤	-	٣
ناميبيا	٢	-	-	-	-	-	-	-
نيجال	٣	-	-	-	-	-	-	-
هولندا	-	-	-	١	١	٤٠	-	١٤
نيوزيلندا	-	-	-	-	-	٢	-	-
نيكاراغوا	٢	١	-	-	-	-	-	-
النيجر	٢	-	-	-	١	-	-	-
نيجيريا	٣	-	-	-	-	-	-	-
النرويج	-	-	-	-	-	٧	-	٨
عمان	٦	-	-	-	١	٢	-	-
باكستان	٧	-	-	-	٦	-	-	٤
بنما	٤	١	-	-	-	-	-	-
بابوا غينيا الجديدة	٢	-	-	-	-	١	-	-
باراغواي	٩	-	-	-	٣	٢	-	٢

جدول المرفق ٢ (تابع)

البلدان والإقاليم*	البلدان المتقدمة			البلدان النامية		بلدان أوروبا الوسطى والشرقية
	أوروبا الغربية	الولايات المتحدة	اليابان	بلدان متقدمة أخرى	داخل منطقتها	خارج منطقتها
بيرو	١٢	-	-	١	٥	٤
الغلبين	٥	-	-	٢	٥	١
بولندا	١٥	١	-	٢	-	١٦
البرتغال	١	-	-	-	-	١٢
جمهورية كوريا	١٤	-	-	١	١٢	٨
جمهورية ملدوفا	٥	١	-	-	-	٤
رومانيا	١٨	١	-	٢	-	٣٧
الاتحاد الروسي	٥	١	-	-	-	٧
رواندا	٣	-	-	-	-	-
سانت لوسيا	٢	-	-	-	-	-
سان فنسنت وغرينادين	١	-	-	-	-	-
المملكة العربية السعودية	١	-	-	-	٢	-
السفال	٦	١	-	-	١	٢
سيراليون	٢	-	-	-	-	-
سنغافورة	٦	-	-	-	٧	-
سلوفاكيا	١	-	-	-	-	١
سلوفينيا	٣	-	-	-	-	١
الصومال	١	-	-	-	-	-
جنوب أفريقيا	٥	-	-	-	-	٣
اسبانيا	-	-	-	-	-	٢٧
سري لانكا	١١	١	١	-	٥	١
السودان	٤	-	-	-	١	-
سوازيلند	٢	-	-	-	-	-
السويد	-	-	-	-	-	٢١
سويسرا	-	-	-	١	-	٥٨
الجمهورية العربية السورية	٣	-	-	-	-	-
مقاطعة تايوان الصينية	-	-	-	-	١	١
طاجيكستان	-	-	-	-	٦	-
تنزانيا	٤	-	-	-	-	-
تايلند	٥	-	-	-	٨	١
جمهورية مقدونيا البوغسلافية السابقة	-	-	-	-	١	١
توغو	٢	-	-	-	١	-
قرينيداد وتوباغو	٢	١	-	-	-	-
تونس	١١	١	-	-	١٢	٦

جدول المرفق ٢ (تابع)

البلدان والأقاليم*	البلدان المتقدمة			البلدان النامية		بلدان أوروبا الوسطى والشرقية	
	أوروبا الغربية	الولايات المتحدة	اليابان	بلدان متقدمة أخرى	داخل منطقتها		خارج منطقتها
تركيا	١٠	١	١	١	٦	٢	١٨
تركمانستان	٢	-	-	١	٦	١	٢
أوغندا	٣	-	-	-	-	١	-
أوكرانيا	١١	١	-	١	-	٩	٩
الإمارات العربية المتحدة	٢	-	-	-	٥	-	٢
المملكة المتحدة	-	-	-	١	٢	٦١	٢١
الولايات المتحدة	-	-	-	-	-	٢٠	١٧
أوروغواي	٨	-	-	١	-	١	٢
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية(ب)	١١	-	-	١	-	٢	-
أوزبكستان	٧	١	-	-	٢	١	٢
فنزويلا	٧	-	-	-	٦	-	٢
فيتيت نام	٩	-	-	١	٧	١	٦
اليمن	٥	-	-	-	١	١	-
يوغوسلافيا	٥	-	-	-	-	٢	٥
زائير	٥	١	-	-	-	١	-
زامبيا	٢	-	-	-	-	-	-
زيمبابوي	٢	-	-	-	-	-	-

المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات معاهدات الاستثمار الثنائية.

ملاحظة: أوروبا الغربية: بلدان الاتحاد الأوروبي وآيسلندا والنرويج وسويسرا.

البلدان المتقدمة الأخرى: كندا وأستراليا وإسرائيل ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا

مناطق البلدان النامية: أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا (غرب آسيا، وسط وجنوب آسيا، شرق وجنوب شرق آسيا) والمحيط الهادئ.

(أ) أبقت الجمهورية التشيكية وجمهورية سلوفاكيا على جميع المعاهدات الثنائية الخاصة بتعزيز وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر التي عقدتها تشيكوسلوفاكيا.

(ب) اضطلعت دول الخلافة بجميع الالتزامات الدولية التي تعهد بها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

* بالترتيب الأبجدي الانكليزي.

الحواشي

(١) "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/378)، الفقرة ٨٩(ب).

(٢) UNCTAD, World Investment Report, 1994: Transnational Corporations, Employment and انظر
the Workplace (Geneva: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.94.II.A.14., chapter VII.

- - - - -